



نصيحة الشيخ: حتى ولو كنت وحدك أو كنت في بيتك، فمتى ما أحسنت جلستك وهيئتك ولبسك وكنت أكثر استعداداً لتلقي العلم فإن ذلك يكون أتعى لنا، وأعظم أجراً عند ربنا، وأنفع لتلقينا لهذه العلوم



فصل إذا بطلت الوصية

إذا بطلت الوصية أو بعضها رجع إلى الورثة: فلو وصى أن يشتري عبد زيد بمائة فيعتق فمات أو لم يبعه سيده فالمائة للورثة، وإن وصى بمائة تنفق على فرس حبيس فمات الفرس فهي للورثة، ولو وصى أن يحج عنه زيد بألف فلم يحج فهي للورثة، وإن قال الموصى له: أعطوني الزائد على نفقة الحج لم يعط شيئاً، ولو مات الموصى له قبل موت الموصي أو رد الوصية ردت إلى الورثة ولو وصى لحي وميت فللحي نصف الوصية. ولو وصى لوارثه ولأجنبي بثلث ماله فللأجنبي السدس ويوقف سدس الوارث على الإجازة.



وكان المؤلف أراد أن يفرّق في ذلك بين مسائل الوصية ومسائل الوقف فلو أن شخصاً مثلاً أوقف هذه العمارة وقال يشتري بها عبيد فلان ويُعتقون مثلاً فجيئوا وإذا عبيد فلان قد ماتوا أو عتقوا أو نحو ذلك فهنا الوقف لا يبطل وإنما يُصرف في جهة ثانية فالوقف له حالٌ من جهة انعقاده فينعقد بمجرد إيقاف الموقف وله تعلقٌ من جهة مصرفه وهما جهتان منفكتان فإذا تعذّر المصرف فإن ذلك لا يعني تعذر الأصل والوقف بل إنه يُصرف في ما مثله وما ساواه وما شابهه أما الوصية فإنها تبرعٌ لكنها تبرعٌ موجّهٌ مادام أنه مقيدٌ فإنها مربوطَةٌ بذلك القيد لا يحصل ذلك التبرع إلا بحصول ذلك الموصى به فإذا لم يحصل فإن الوصية ترجع للورثة

لو وصّى أن يشتري
عبد زيد بمائة
فيُعتق فمات أو لم
يبعه سيده فالمائة
للورثة

لو أن شخصاً مثلاً أوصى على فرسٍ حبيسٍ في سبيل الله مما يُستعمل في الجهاد وقال: تُنفق هذه المائة على هذا الفرس فإذا الفرس قد ماتت أو تعذر الوصول إليها ففي مثل هذه الحال نقول من أن هذا المال الذي أوقف على هذا الفرس يرجع إلى الورثة بمعنى أنها تخالف الوقف

إن وصى بمائة
تُنفق على فرسٍ
حبيسٍ فمات
الفرس فهي للورثة

صور بطلان
الوصية من
جهة الحال
التي وقعت
فيها الوصية

لم يحج إما لأن زيدا قال أنا لا أحب أن أحج على غيري وأحج عن نفسي أو كان زيدا قد كبر سنه قال: لا أستطيع الوصول إلى مكة ولا أقدر على فعل ذلك النسك أو كان قد مات أو امتنع بأي سبب وليس بملزم أيضاً أن يقوم بذلك

إذن لما كانت هذه الصورة الأخيرة متجاذبةً إما أنه قصد الإحسان إلى زيد وإما أن قصد الإحسان إلى نفسه لكون زيدٍ ممن يتم الحج ويكمل النسك على وجهٍ أتم ففي هذه الصورة بخصوصها نقول من أنه يمكن أن يُنتقل إليه ولذلك ذهب جمعٌ من أهل العلم على أنه في هذه الصورة وما شابهها يمكن أن إذا تعذر إعمال أو فعل الحج من زيد فإنه يمكن أن يُنظر إلى أحدٍ مماثلٍ له في صفاته ليقوم بما أوصى به ذلك الموصي

هذه المسألة لها
متعلقان: متعلقٌ أنه
أراد أن يحج زيد
أو أراد أن زيدا
ينتفع بأن يحج

ولو وصى أن يحج
عنه زيد بألفٍ فلم
يحج فهي للورثة

لو أن زيدا هذا الذي أوصى إليه بأن يحج بألفٍ وهو لا يكلف إلا ثمانمائة من الفلوس التي يستعملها أهل ذلك البلد، فهو قال الآن: أعطوني الزائد عليها لأنه أراد نفعي، فلا يُعطى شيئٌ لأن الوصية له بهذا القدر الزائد منوطٌ ومتعلقٌ بفعله للحج فإذا فعل الحج استحق وإلا فلا ولا يمكن للوصية أن تُفصل وأن يُفرّق المجتمع فيها

صور بطلان
الوصية من
جهة الحال
التي وقعت
فيها الوصية

لو مات الموصى له قبل موت
الموصي أو رد الوصية رُدَّت إلى
الورثة

لو مات الموصى له قبل موت الموصي فإن هذه الوصية انتهت ومتعلقها
قد مات فبناءً على ذلك هذا المال يكون من ضمن ما يقسمه الورثة
ويكون من أموالهم

لو أنه ردَّ الوصية قال: شكر الله له وأعلى درجته في عليين وأما أنا
فأنا في غنى وفي حال طيبة وهذا المال لا أريده وأنا لست بحاجة إليه
فإن المال يعود إلى أصله أي للورثة

ولو وصَّى لحيٍّ وميتٍ فللحي
قسطه إن كان النصف فله ذلك
وإلا أقل أو أكثر بحسب ما
جاء في الوصية ونصت عليه
والميت يرجع نصيبه إلى الورثة

مقصود الفقهاء هنا إذا لم يكن قد علم أنه قد مات في مثل هذه الصورة
هذه الوصية لم يكن حكمها لا الرد كلها ولا النفاذ كلها وإنما أمكن
قسمها وتفريقها فجزءٌ منها صح بقسطه وجزءٌ منها رجع إلى الورثة

فلو أنه يعلم بموته فوجوده كعدمه فكأن الوصية جميعها للحيٍّ لأنه
كأنه أوصى بها لشيءٍ يملك وشيءٍ لا يملك فانتفى التملك عمن لا
يملك واستحق ذلك الحيُّ

المقصود أجنبيٌّ يعني من غير الورثة فلو أن عبد الله قد وصَّى لابنته
زينب لكونها يراها من أكثرهم برًّا به ولجاره الذي كان من أحسن
الناس جوراً وعهداً ووفاءً ونحو ذلك، أوصى لهم بثلث ماله الذي أذن
به الشرع، فللأجنبي الذي هو الجار السدس لأن نصف الثلث سدس،
المال ثلاثة أثلاث وستة أسداس

ولو وصَّى لوارثه ولأجنبيٍّ بثلث
ماله فللأجنبي الثلث ويوقف
سدس الوارث على الإجازة

وأما زينب فبناءً على ما تقدّم معنا أنه إذا كانت الوصية لوارثٍ فإنها لا
تنفذ إلا بموافقة الورثة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا وصية
لوارثٍ» ولأن الله أعطى كل ذي حقَّ حقه لذلك نقول: زينب لها جزءٌ
من الإرث، وحق قد أحقه الله جلَّ وعلاً لها في كتابه فلا تأخذ ما زاد
على ذلك إلا أن يوافق الورثة فإن الحق لهم ولذلك قال: ويوقف سدس
الوارث على الإجازة

لو أنفذها بعضهم وبعضهم
امتنع فمن وافق فإنه ينفذ
بجزئه، ومن امتنع يأخذ
حقه ويُعرف ذلك
بالحساب

“يوقف” لأن الأصل أنه يُبدأ
بالوصية فتُنفذ من أول وهلة فإذا
وافق الورثة أنفذناها وإذا منعوا
رددناها إلى الورثة وقُسمت من جملة
المال فإذا ترددوا نوقف السدس هذا
حتى يتفقوا فإذا اتفقوا أجازوا ذلك

تجوز الوصية إلى كل مسلم عاقل عدل من الذكور والإناث بما يجوز للموصي فعله: من قضاء ديونه، وتفريق وصيته. والنظر في أمر أطفاله، ومتى أوصى إليه بولاية أطفاله أو مجانينه ثبتت ولايته عليهم، ونفذ تصرفه لهم بما لهم فيه الحظ: من البيع والشراء، وقبول ما يوجب لهم، والإنفاق عليهم وعلى من تلزمهم مؤنته بالمعروف، والتجارة لهم، ودفع أموالهم مضاربة بجزء من الربح. وإن اتجر لهم بنفسه فليس له من الربح شيء، وله أن يأكل من مالهم عند الحاجة بقدر عمله ولا غرم عليه، ولا يأكل إذا كان غنياً لقول الله تعالى: ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف. وليس له أن يوصي بما أوصى إليه به ولا أن يبيع ويشترى من مالهم لنفسه، ويجوز ذلك للأب، فلا يلي مال الصبي والمجنون إلا الأب أو وصيه أو الحاكم.

قال الله جلَّ وعلاً: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٍ﴾
[النساء: 11] فإذا جاز أن يُعهد بتبرع بالمال ونحوه
فإن ذلك أيضاً يدخل فيه ما سواه

قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر: «ما
من مسلم يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبةً عنده» فهذا
يعني أن لولا أن ما يكتبه يصح إنفاذه لما أمر النبي صلى
الله عليه وسلم بكتابتها سواء كان ذلك بإعطاء حقه أو
بتبرع وإحسان أو كان ذلك في قيام وولاية ومصلحة
للورثة وغيرهم

قال الله جلَّ وعلاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى
ظُلْمًا﴾ [النساء: 10] فهذا دل على أنه يمكن أن يكون
لأحد ولاية لليتيم وإنما أمر بالقيام بالعدل والقسط لا
الظلم

ولذلك تكاثرت النصوص في الوصاية أبو بكر رضي الله
تعالى عنه أوصى في الولاية بعده لعمر وأوصى بأن يغسله
بعض أهله وجاء عن غير واحد من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنهم أوصوا إلى الزبير

من عهد إليه الميت بشيء للقيام به
يعني بأن يُنفذ الوصية سواء كان ذلك
ولاية على ولدٍ أو تزويجاً لمولية أو نظارةً
على وقفٍ أو إعطاءً لأحدٍ وتبرعٍ إليه أو
قياماً بمسجدٍ أو غير ذلك من الأمور

الموصى إليه

إذا علم الإنسان غير ذلك فإنه لا يجوز له القبول لأنه
سبيل إلى فسادها

فإن أهل العلم يقولون لابد أن يكون
قويًا قادرًا على القيام بها مأمونًا فيها
هذا شرط لإباحة القبول

إذا كان قادرًا وأمينًا على هذا فيُستحب له إنفاذها

جاء عن بعض أهل العلم كابن قدامة يقولون: وأما في الأزمنة المتأخرة فإنه ينبغي التورع عنها لكثرة
ما حصل فيها فإذا كان الإنسان يعلم أن هذه الوصية إذا لم يوص إليه يمكن القيام بها ولا يتوقف
إنفاذها على نفسه فله أن يتورع لكن إذا علم أنه إذا توانى وتخلف فإنه يوشك أن تُبخس الوصية أو
أن يُظلم بعض الورثة أو أن يحصل في ذلك منع لأصحاب الحقوق أو غير ذلك بحسب أو تزويج
المولية لمن ليس بكفٍ لها أو أن يُلعب بأموال السفهاء والأيتام لا شك أن الأولى في حقه وقد يتعين
عليه ذلك أن يبادر إلى هذا ويسارع إليها

من أوصي إليه بشيء
فما الحكم في حقه في
قبول هذه الوصية؟

وليس له أن يوكل أحدًا إلا أن يكون الموصي قد نصَّ على ذلك مثلًا: فإني أوصي على أولادي الأيتام
أو الصغار فلانًا بن فلان فإن لم يكن قادرًا أو تعدَّر فإنها تكون لمن أوصى هو بها له، فإن لم ينص
فإنها تعود إلى من له الولاية إن كان من العصابة وإلا إلى الحاكم يعيّن عليهم من يقوم بهم

الطالب في زمن التعلم ولازال في بداية الطلب وحتى ولو قطع في العلم شوطًا فإنه ينبغي له ألا ينسب العلم إلى نفسه تواضعًا وتأدبًا
كأن يقول "أرى أن" فمن العبارات التي تكون أليق في مثل هذا المقام أن يقول: يمكن أن يُقال، لعله أن يُقال، قد يظهر في مثل هذه
المسألة، فإن هذا أعون للإنسان على العلم ومتى ما كان الطالب يتواضع في العلم كان ذلك أكثر لتلقيه وأقوى عليه وإن كان الطالب
لا يقصد بذلك شيئًا لكن مع ذلك لما كانت النفوس ضعيفةً فإن توافر مثل هذه العبارات لازال يغذي النفس فيفسدها

فائدة: الطالب متى ما عظم كتب أهل العلم وعرف قدرها ودان لهم بالفضل وعرف ما لهم من فإن ذلك أحرى بأن يحصل العلم فإن
من الطلاب من يبدأ العلم حتى إذا أحسن فيه مسألةً أو مسألتين كان غاية مراده وأعظم قصده أن يستدرك على أهل العلم فيفرح
بثغرةٍ ويسرع إلى الهفوة، فيشيعها بأن صاحب الكتاب الفلاني قال كذا وأي مسألةٍ هي هذه، وممن انتقده فيها كذا وكذا وكذا، ولا
يزال هذا همه من العلم، ومن كان هذا همه فإنه يوشك ألا يحصل العلم، بل لم يزل أهل العلم بعضهم يترحم على بعض، وبعضهم
يُثني على بعض، ويدعو بعضهم لبعض، وإذا وجد هفوةً سدّها، وأحسن الجواب عنها، واعتذر لقائلها، هذا إذا كان من أهل العلم
الذين هم أقدر على الاستدراك، وأعرف بمواطن الخلل والعثرات فما الحال بالطلاب إذا كان أصل نظره خاطئًا، وآفته من الفهم
السقيم، وما ظن المؤلف أخطأ فيه أو عثر، فإنما ذلك هو في ظنه، وإنما ذلك ظنُّ منه، وإنما ذلك في ما عزب عن علمه، وقل من
نظره، واستعجل من أمره ولأجل ذلك ترون، خاصةً مع وجود هذه التواصلات، وفرح بعض الطلاب بالعلو في مراتب أهل العلم، أن
أعظم الأبواب يفرح به، هو أن يكون مستدركًا في المسائل، ومصححًا لأهل العلم، وكأنه الإمام الذي لا يُشك له غبار، والإمام الذي
لا يأتي بعده إمام، ولا حول ولا قوة إلا بالله ولأجل ذلك يقول بعض أهل العلم: إذا كان طالب العلم قبل أن يتعلم المسألة في الدين
يتعلم الوقعية، متى يُفلح؟ إذا كان قبل أن يتعلم المسألة في الدين، يتعلم الوقعية في الناس، والكلام فيهم، وفي أهل العلم، متى
يُفلح؟ وهذه كلمة عظيمةٌ لمن تدبرها



كأن يُقال: إذا كبر فلان، وصار رشيداً فهو وصيُّ عليّ أولادي

تصح لأنه جاء في الأثر ما يدل على صحتها كذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الولاية قال: «إن مات فجعفر، وإن مات فعبد الله بن رواحة...» وهكذا، فمتى ما حصل المعلق عليه فإن الولاية والوصاية تصح وإلا يكن ما كبر ذلك الصغير أو ما عقل أو نحو ذلك فإنها تبطل وينتقل إلى من يستحقها من الورثة والعصبات وغيرهم أو يكون ذلك للحاكم إن لم يوجد شيء من ذلك

إذا كان مثلاً لا يأمن من ورثته أن يتوانوا في قضاء الديون فقال: أنت وصيُّ عليّ الديون التي عليّ والاستحقاقات التي وتشغل ذمتي فأوصى إليه فإذا هذا الموصى إليه يقوم بتفريقها

لو مثلاً قد أوصى من أن يُعطى الأيتام قدرًا من المال ويُعطى طلبة العلم قدرًا آخر ويُعطى أقاربه الذين لا يرثون شيئاً من هذا الثلث الذي أوصى به قال: أنت يا فلان من يقوم على ذلك فإنه هو الذي يأخذ هذا المال الموصى به ويفرقه على نحو ما أوصى به ذلك الموصي

الطفل هو الصغير فلو أنه أوصى في الولاية على أولاده قال: من يقوم على أولادي في التصرفات وفي الإنفاق وفي الإتجار لهم هو فلان، فنقول: هو وصيُّ عليهم ويُقدّم حتى على أقرب الأولياء كما لو كان لهم أخ كبير ذكر شقيق أو من أب

لو أوصى لوصيٍّ بأن يقوم على أولاده الكبار العقلاء فإن ذلك لا يكون صحيحاً لأن الكبير العاقل سواءً كان ذكراً أو أنثى ولايته في نفسه وهو الذي يقوم بها فمادام أنه لم يكن صغيراً ولا معتوهاً ولا فيه سفه فإنه لا تكون عليه ولايةٌ لكن الأنثى تكون عليها وصايةٌ في التزويج فيكون الموصى إليه مكان الموصي ولذلك يقول أهل العلم: حتى إن الموصى إليه تكون له ولاية الإجماع فما يجوز للأب أن يُجبر فيه البنت في ولاية النكاح فإن للموصى إليها أن يُجبر فيه لأنهم يقولون: إن الأب إنما أوصى إلى هذا الموصى إليه وقدمه على كثير من الأولياء لعلمه أنه أكثر شفقةً وأنه أعظم قياماً بها وتحقيقاً للمصالح فيها

متى أوصى إليه بولاية أطفاله أو مجانيه ثبتت ولايته عليهم فيتولى امر الوصية منذ موت الموصي ويتعلق به إنفاذاً والقيام عليها

ليس له نفاذ التصرف المطلق وإنما تصرفه بحدود المصلحة فلو أنه مثلاً كانت لهم دارٌ يسكنونها فقام وباعها وقال: نتجر فيها ما لهم في هذا مصلحةً لأن مصلحتهم في الاستقرار في هذه الدار وملكتهم لها أولى من مصلحتهم في الإتجار الذي هو عرضةٌ للربح والخسارة فبناءً على ذلك المصلحة في بقاء هذه الدار مقدمةً على البيع فلما لم يكن في تصرفه في مثل تلك المسألة نفع لهم فإنه لا يكون صحيحاً

فمتى ما تبين أن تصرفه على غير تحصيل المصلحة ولم يثبت ذلك فإنه إذا ارتفع الأمر إلى القاضي فإن له أن ينقضه وإذا تبين تفريط ذلك الوصي فإنه يمكن نزع ولايته لأنه تبين أن غير قائم لهم بالمصلحة ولا محصلاً لهم لما يكون لهم فيه المنفعة

شروط
الموصى إليه

لو كان ذلك
الموصى إليه
معلقة الوصية

قضاء
ديونه

تفريق
وصيته

ما تجوز فيه
الوصية

النظر في
أمر أطفاله

ولاية الموصى
إليه على
الأطفال
والمجانين

ينفذ تصرفه
لهم بما لهم
فيه الحظ



وكان محتاجاً فليس له من الربح شيءٌ وله أن يأكل من مالهم عند الحاجة بقدر عمله أو أقل فإذا كانت حاجته أكثر من عمله لا يأخذ فإذا كان مثلاً قدر عمله أن مثله يُعطى كل شهر عشرة آلاف وحاجته سبعة آلاف فيأخذ سبعة وإذا كان هو قدر عمله عشرة آلاف وحاجته في العادة تكون خمسة عشر ألفاً نقول لا يأخذ أكثر من عشرة آلاف

وهذا الباب من أكثر الأبواب فساداً عند من لا أمانة له وعند من لا يخاف الله ولذلك قال الله جلّ وعلاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10] فتوعدهم الله جلّ وعلاً

إن اتجر لهم بنفسه

وكان غنياً لا يأخذ ولا يحق له الأخذ لان الله جلّ وعلاً أمره بالتعفف ومنعه من الأخذ قال تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 6]

باب الوصاية هو باب التبرع وباب الإحسان فهذا الموصى إليه قد تبرع بالقيام على هؤلاء الأيتام وقد تبرع بالإحسان إلى هؤلاء المعاتيه أو المجانين وقد تبرع بإنفاذ وصية ذلك الموصي وقبولها فهو مأجور ومثابٌ عنه الله جلّ وعلاً ويوشك أن يعقبه الله بركةً وخيراً في دينه ودنياه

من يحسن المضاربة والأعمال

يعني شركة المضاربة وهي الشركة التي يكون المال من شخصٍ والعمل من شخصٍ آخر والربح بينهما على ما يتفقان عليه، وينظر في هذا في أمرين

دفع أموالهم مضاربةً بجزءٍ من الربح

أن يكون الجزء الذي اقتطعه للمضارب بقول بعض الفقهاء أو المضارب باعتبار أنه هو الذي يعمل جزءً يماثل ما يأخذه أمثاله فإذا كان مثلاً قد شاع في مثل هذه الأعمال وفي مثل قدرة هذا الشخص أنه يأخذ ثلث الربح فلا يعطيه أكثر من ذلك والا أخل بما يجب عليه بل بجزءٍ من الربح يعني بحسب المعتاد وبحسب ما يليق بالحال ولو رُفع إلى القاضي فإنه يبطل ذلك لكن لو ذكر سبباً صحيحاً كأن يقول من أن هذا مصرحٌ له بالعمل في هذا الباب فلا يُخاف على المال من النقص ولا يُخاف عليه من حصول الإشكال عكس غيره

ولاية الموصى اليه على الأطفال والمجانين التجارة لهم

ليس له أن يبيع ويشترى من مالهم لنفسه

لما كان مأموراً بأن يطلب لهم الأحظ والأنتفع فإن الإنسان إذا باع من نفسه فإن الإنسان مجبولٌ على أن يطلب لنفسه الأحظ وأن يتجاهل سواه تحصيلاً لمصلحته وهذا مما جُبِلت عليه النفوس حتى لو أراد الإنسان أن يدفعها لوجد أنه عسيراً أن يدفع ذلك وأن يطلب الخير لمقابله أكثر من الخيرية وحتى ولو طلب واستنفذ وسعه فيمكن أن يُظن به ظن السوء، فقطع دار ذلك

يقول أهل العلم: فإذا لم يكن أحدٌ ليشتري هذه السلعة غيره فيمكن أن يرفعها إلى القاضي أو الحاكم فيكون في تلك الحال الوصي عليها هو القاضي وهو المشتري فينتفي في ذلك ما يكون من الإشكال وما يتصور من حصول المحاباة والتضييع مصلحة لأولئك الصغار